مجلس مدينة حلب الحرة.. البدايات ومرحلة الحصار

snpsyria.org

28 مارس
2017

منشور كلنا سوريون

نسخة تجريبية

تعبيرية: أعضاء من مجلس مدينة حلب "الحرة" - 2016 (فيس بوك)

ما إن تم تحرير مناطق واسعة من سيطرة نظام الأسد، حتى بادر الثوار إلى طرح أفكار لإدارة هذه المناطق وبناء مؤسسات بديلة عن تلك التي كانت عبارة عن مقرات أمنية فاسدة، فاجتمع الرأي على إنشاء مجالس محلية خدمية ترعى شؤون الناس وتقدم الخدمات التي تعينهم على الحياة في ظل ظروف أقل ما يقال عنها أنها كارثية.

المجلس المحلي لمدينة حلب الحرة

بعد عدة لقاءات ومشاورات تم إحداث المجلس الانتقالي الثوري الذي استمر إلى حين عقد المؤتمر التأسيسي الأول في 28 شباط 2013 في مدينة غازي عنتاب التركية والذي انتخب فيه مجلس محافظة حلب الحرة والمجلس المحلي لمدينة حلب الحرة.

كانت انطلاقة المجلس قوية ومشرفة حيث تلقى الدعم من عدة جهات مما ساعده على أداء دوره في توفير الخدمات بعدة مجالات منها الكهرباء والماء والصحة والتعليم والاغاثة والنظافة، وكان دوره جليا في مجال إصلاح أضرار المياه والكهرباء نتيجة القصف المستمر من قبل طيران النظام، كما لم تسلم كوادر المجلس من قصف النظام حيث ارتقى عدة شهداء من عمال المجلس أثناء تأدية أعمالهم ناهيكم عن الأضرار المادية في المباني والآليات.

وعلى الصعيد الخارجي ومن خلال عدة لقاءات مع وفود برلمانية وسياسية غربية كان المجلس خير ممثل مدني عن الثورة

السورية من خلال ابراز الفكر المؤسساتي لدى الثوار وأنهم قادرين على الادارة والبناء في أحلك الظروف، حيث نجح المجلس بعقد توأمة مع مدينة نيس الفرنسة.

كانت الفترة الممتدة بين عامي 2013 – 2016 فترة ازدهار المجلس وتطوره وإثبات استمراريته بتقديم واجباته على أكمل وجه رغم كل الصعوبات التي اعترضت عمله، يقول درويش خليفة، الذي كان عضواً سابقاً في المجلس المحلي: "نستطيع أن نقول عن المجلس أنه أدى بشكل جيد وجدير بالاحترام وذلك بالنظر لإمكانياته المتواضعة وبدايته من الصفر فأنا فخور بتلك التجربة".

> "نجح المجلس المحلي لمدينة حلب الحرة بعقد توأمة مع مدينة نيس الفرنسة، نتيجة الأداء المؤسساتي الناجح للمجلس"

شبح الحصار

مع أواخر عام 2015 تم انتخاب مكتب تنفيذي جديد للمجلس، هذا المكتب استلم مهامه وأمامه تحديات كبيرة تفرض عليه سياسة معينة لمواجهتها، هذه التحديات كانت على محورين، الأول: داخلي، تمثّل بظهور التكتلات والتحزبات وبقوة داخل المجلس والصراع فيما بينها، إضافة إلى بروز شخصيات متنفذة داخل المجلس أخذت تتصرف على هواها دون أي رادع، أضف إلى ذلك أن أعضاء المكتب التنفيذي جلهم لم يكن يمتلك الخبرة، ولم يكن هناك تجانس فيما بينهم، يقول المحامي ياسين الهلال إن "أعضاء المجلس لم يكونوا يمتلكون الكفاءة، ومن امتلك الكفاءة كانت تنقصه الخبرة، وهذه الخبرة مهمة جدا خاصة في إدارة مدينة بحجم حلب".

والثاني خارجي: وهو سير المعركة الذي يفرض نفسه على الجميع مؤسسات وأفراد، وكيفية التعامل مع الواقع، حيث كان يلوح في الأفق شبح الحصار، وكل المؤشرات كانت تشير الى احتمالية وقوع المدينة تحت حصار مطبق قادم من الشمال.

تحت هذه الظروف اتبع المجلس سياسة حسب ما وصفها "أحمد أحمد" (اسم مستعار) ، بأنها بعيدة عن الواقع ومتطلباته حيث كان على المجلس أن يتبع الاجراءات التالية والكلام لـ أحمد: العمل على زيادة المواد الإغاثية في مستودعات المجلس، وهذا لم يحصل حيث اتخذ المكتب التنفيذي قراراً بفصل الإغاثة عن المجلس لأنها ليست من اختصاصه حسب رأي رئيس المجلس، الأمر الذي قلل المخزون الاحتياطي من الإغاثة بنسبة كبيرة وأحدث شرخاً بهيكلية المجلس، حيث أن أهم ما يربط مجالس الأحياء هي الإغاثة، وعندما ألغى المجلس المكتب الإغاثي خسر سيطرته على كثير من مجالس الأحياء، وهذا أضعف المجلس.

العمل على زيادة كميات الطحين في المستودعات، وهذا ما حصل بالفعل ولكن في مستودعات تابعة للمجلس في الريف خارج المدينة، فكيف للمجلس أن يستفيد من هذا المخزون في حال وقوع المدينة تحت الحصار ناهيك عن قضية فساد مئات الاطنان من الطحين قدرت ب 400 طن، ولم يصدر تقرير عن هذه القضية رغم فتح تحقيق بها وإقامة دعوى على المسؤولين عن المستودعات.

العمل على زيادة المخزون الاحتياطي من الوقود من أجل الأفران، وهذا ما حدث ولكن بكميات قليلة لا تكفي لحصار ثلاثة أشهر على أكبر تقدير.

العمل على مشاريع تساعد على النجاة من الحصار، مثل العمل مع القوى الفاعلة مدنية وعسكرية على حفر نفق شمالي المدينة بطول 2 كم ليكون شريان حياة للمدينة في وقت الحصار، إلا أن المجلس اتجه نحو مشاريع لا تخدم الواقع مثل تعبيد الطرقات الذي ظهرت لها فيما بعد مشاكل كثيرة.

وعندما سألنا السيد "أحمد" عن مشروع التعبيد قال: "مشروع التعبيد هو بدعم من منظمة تمكين وقدرت قيمته ب 85 ألف دولار أمريكي وبعد إجراء مناقصة رست المناقصة على المتعهد محمد الأحمد الذي سُلم له المشروع بتاريخ 24 تشرين الأول 2015 ولم يقم بالتنفيذ لتاريخ 25 تشرين الثاني 2015 وسلم المشروع المنفذ للمجلس، ولكن ما احصل أنه وبعد عدة أيام هطل مطر على المدينة وتضرر القميص الزفتي كثيراً الأمر الذي دعى المجلس لعقد لجنة خبرة التي قالت بتقريرها أن المجبول

وأضاف "إن المناقصة التي رست على المتعهد قيمتها 40 ألف دولار أمريكي" وهنا يتساءل "أين باقي المبلغ وإلى اليوم لم يبت بالملف رغم تقديم شكوى نظامية لمجلس محافظة حلب الحرة؟".

ويبقى السؤال ألم يكن حريا بالمجلس البحث عن تمويل مشاريع تساعد الأهالي في حال حصول الحصار.

وبسؤال للسيد هشام سكيف عضو لجنة الرقابة للمجلس المحلي لمدينة حلب عن الاستعدادات التي قام بها المجلس من أجل الحصار قال: "كنت دائما أتواصل مع رئيس المجلس من أجل التحضيرات للحصار في حال حصوله وكان جوابه حاضراً دائماً أن الأمور تمام وتسير على النحو المطلوب، لكن اتضح غير ذلك فيما بعد".

حلب تحت الحصار

أطبق النظام حصاره على المدينة بتاريخ 15 حزيران 2016 بعد معارك ضارية لعدة شهور، ووقع ما كان متوقعاً ودخل كل من كان بالمدينة بصدمة واضطراب، هذا الجو العام ألقى بثقله على المجلس المحلي، حيث تعالت الأصوات مطالبة المجلس بالقيام بدوره وتوفير الاحتياجات للأهالي الذين لا هم لهم سوى تأمين قوتهم وقون أطفالهم، شرع المجلس لاتباع سياسة تقنين تساعد على دعم صمود أهالي المدينة من خلال: تسريح قسم من العاملين، وتخفيض الرواتب، لكن دون المستوى المطلوب، يقول السيد عبدالله الشواخ عضو مكتب الرقابة بالمجلس "عمد المكتب التنفيذي الى زيادة عمل العاملين في المجلس في بداية انتخابه ثم قام في فترة الحصار بتسريح نفس العدد الذي كان قد أضافه، كما أن الرواتب لم تخفض على الجميع، ولم تكن نسبة التخفيض كبيرة" ويكمل الشواخ أن "المجلس استمر بتشغيل الأفران إلى تاريخ سقوط مدينة هنانو شمالي المدينة بمعدل ثلاثة أيام بالأسبوع وكان عنده ما يكفي من مادة الطحين".

وبالسؤال عن كمية الإغاثة المتوفرة، قال المحامي ياسين هلال "في إحدى غرف الواتس آب طلبت تصريحاً من رئيس المجلس بالكميات المتوفرة فقال أن هناك مواد تكفي لمدة شهر واحد وهناك مواد تكفي لمدة ستة أشهر"، وعندما سألنا أحد العاملين في الإغاثة في مدينة حلب قال أن "الإغاثة التي كانت متوفرة تكفي لأهالي حلب لمرة واحدة". أمام الظروف الصعبة التي كانت تعصف بحلب في ظل الحصار والاضطرابات الداخلية الحاصلة لم يستطع أن يقوم مجلس المدينة للقيام بدوره على الوجه المطلوب منه، وقد عزى البعض ذلك الى الخذلان العسكري للمجلس حيث لم يكن مساندا له، وعزاه البعض الآخر للخلافات التي حصلت بين المجلس وعدة مجموعات مدنية نتيجة سياسات المكتب التنفيذي كما سموها، ويبقى الكلام الرائج بأنه كان بالإمكان أفضل مما كان. يقول درويش خليفة أن "أعضاء مجلس المدينة لم يكونوا على قدر عالٍ من المسؤولية تجاه ممثلي الثورة الذين انتخبوهم، وتجاه الأهالي، فقام العديد من الاعضاء بالاستقالة، ومنهم أعضاء مكتب تنفيذي" ويتابع خليفة بأن "المجلس كان ضعيف إعلامياً، ولم يقم بالدور الذي كان مطلوباً منه، حيث كان عليه نشر فيديوهات وإحصائيات وبيانات عما يحصل في حلب، لكن لا نستطيع أن نلومهم كثيرا لأنهم كانوا في قلب الحدث ونحن في الخارج".

أما المحامي ياسين الهلال فيقول بأن "المجلس تخبط كثيراً في إدارة المدينة لأن المرحلة فرضت نفسها، مضافاً إلى ذلك عوامل نفسية نتيجة الحملة الاعلامية التي شنها النظام بأن المدينة ساقطة لا محالة، ناهيك عن ضعف التحضير للمرحلة، كما أن المجلس دخل في حالة من الشلل منذ دخول قوات النظام لمدينة هنانو".

لا يخفى على أحد ما تعرض له المجلس من مضايقات من قبل الفصائل العسكرية تارة من خلال إنشاء إدارة مدنية منافسة للمجلس، ومن قبل الأهالي تارة أخرى حيث تم اقتحام المجلس من قبل متظاهرين تحت أعين الفصائل العسكرية التي لم تحرك ساكناً! وتم إتلاف سجلات المجلس ومكاتبه، ورغم ذلك استمر المجلس بتقديم مادتي الطحين والوقود لبعض الأفران.

كما أن المجلس ورغم كل الظروف قام بدعوة الهيئة العامة للانعقاد حيث اجتمع 27 عضواً في مقر المجلس وقاموا بانتخاب لجنة تحضيرية لانتخابات مجلس مدينة جديد.

عباس الموسى / كلنا سوريون